

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .
وعضوية القضاة السادة
يوسف الطاهات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين ، ياسر الشبلي .

التميز الأول :

=====

المميز :

مساعد نائب عام الجنايات الكبرى .

المميز ضدها :

lawpedia.jo

التميز الثاني :

=====

المميز :

وكيله المحامي

المميز ضده :

الحق العام .

التميز الثالث :

=====

المميز :

وكيله المحامي

المميز ضده :

الحق العام .

التميز الرابع :

=====

المميز :

وكيله المحامي

المميز ضده :

الحق العام .

قُدم في هذه القضية أربع تمييزات الأول بتاريخ ٢٠١٣/٤/٣٠ من
المميز مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى والثاني بتاريخ ٢٠١٣/٥/٥ من
وكيل المميز والثالث والرابع بتاريخ ٢٠١٢/٥/٧ من وكيلي المميزين
للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية
رقم (٢٠١٠/١٨٠) فصل ٢٣/٤/٢٠١٣ والقاضي :

أولاً : عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية
إعلان براءة المتهم
لأحكام المادتين (٣٢٨/١ و٧٦) عقوبات لعدم قيام الدليل القانوني القاطع بحقها .

ثانياً: عملاً بأحكام المادة (٢٣٧) من الأصول الجزائية إسقاط دعوى الحق العام عن المتهمين جميعهم بالنسبة لجنة حمل وحيارة أداة حادة خلافاً لأحكام المادة (١٥٥) من قانون العقوبات للمتهمين وجنحة السرقة للمتهم ، خلافاً لأحكام المادة (٤٠٦) عقوبات لشمولها بقانون العفو العام رقم (١٥) لسنة ٢٠١١ .

ثالثاً : عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من الأصول الجزائية تجريم المتهمين

بجناية القتل العمد خلافاً لأحكام المادتين (١/٣٢٨ و ٧٦) من قانون العقوبات والحكم على المجرمين كل من :

١ .

٢ .

٣ .

بالإعدام لكل واحد منهم .

ويتلخص سببا التمييز الأول بما يلي :

=====

- ١- أخطأت المحكمة بالنتيجة التي خلصت إليها ولم تناقش ما ورد بأقوال المجرم والتي تمثل قرائن تعزز ما ورد في إفادة المجرم وبالتالي يكون قرارها مشوباً بغيب القصور في التعليل والتسبيب والفساد في الاستدلال .
- ٢- وبالتناوب ، وإذا ما رأت المحكمة خلاف ذلك فكان عليها تعديل وصف التهمة المسندة للمميز ضدها إلى جناية التدخل بالقتل العمد .

وتتلخص أسباب التمييز الثاني بما يلي :

=====

- ١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى في استظهار أركان جريمة العمد وإن الظروف والملايسات التي أحاطت بارتكاب الجريمة لا تثبت نية القتل العمد وإنما تشكل (مع عدم التسليم) جناية القتل القصد .
- ٢- لقد جاء القرار غير معلى تعليلاً سليماً ومشوباً بغيب القصور في التعليل وفساد الاستدلال .

٣- كان على المحكمة أن تفعل نص المادة (٣٣٨) عقوبات حيث لم تحدد القاتل بشكل أصولي .

٤- جاء القرار مخالفاً للقانون والأصول.

وتتلخص أسباب التمييز الثالث بما يلي :

=====

١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بعدم تطبيق القانون على الوقائع ولم تعلل قرارها تعليلاً سليماً وسائغاً ومقبولاً وفيه فساد بالاستدلال واستندت إلى استدلالات خاطئة لا أصل لها في ملف القضية .

٢- لم تثبت النيابة ما ذهبت إليه محكمة الجنايات الكبرى في استدلالها واستخلاصها المبني على فكرة الدافع للقتل والتدبير والتفكير الهادئ .

٣- استخلاص المحكمة مبنٍ على أقوال بعض الشهود الذين جاءوا كهيئة إضافية وخاصة والدة المتهم وزوجة عمه وشقيقته وابن عمه وكان هدفهم الشهادة لصالح متهم ضد آخر .

٤- لم يثبت أي من الشهود واقعة سبق الإصرار والتفكير الهادئ التي استندت إليها المحكمة في إدانة المتهمين .

٥- وبالتناوب ، عجزت النيابة عن إثبات ما توصلت إليه المحكمة في قرارها .

٦- أخطأت المحكمة بإدانة المميز بعد التدليل على توافر عنصري القصد الاحتمالي ولم توضح كيف استنتجت توفر هذين العنصرين مع عدم وجود أية أدلة تثبت عنصر الهدوء وعنصر الزمن .

٧- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما أعملت نص المادة (٣٢٩) عقوبات مع العلم أن التهمة الموجهة من النيابة هي المادة (٣٢٨) عقوبات وأن استخلاصها يشوبه عيب تطبيق القانون .

٨- وبالتناوب ، فإن المادة (١٤٧) من الأصول الجزائية أعطت لمحكمة الموضوع تكوين قناعتها من البيانات المقدمة على أن لا تخالف القانون وتستخلص قناعات مخالفة للقانون وغير مقنعة .

٩- أخطأت المحكمة عندما تجاوزت دورها في التحليل وفي استظهار واستخلاص الظروف المحيطة بالواقعة وإن الدافع الذي استندت إليه بتجريم المتهمين لا يعتبر عنصراً من عناصر التجريم إلا في الأحوال التي يحددها القانون .

وتتلخص أسباب التمييز الرابع بما يلي :

=====

- ١- أخطأت محكمة الموضوع حين استندت بقرارها بإدانة المتهمين بناءً على أقوالهم التحقيقية .
- ٢- القرار المطعون فيه مشوب بقصور التعليل والتسبيب وخطأ بالاستنتاج .
- ٣- أخطأت محكمة الموضوع بالنتيجة التي توصلت إليها عندما اعتبرت الأفعال التي قام بها المتهمون تتوافر فيها أركان وعناصر القصد والإصرار المسبق عليه قبل الفعل لارتكاب جنائية القتل الوارد في المادة (٣٢٩) عقوبات وبذلك تتوافر أركان وعناصر جنائية القتل العمد خلافاً للمادتين (١/٣٢٨ و ٧٦) عقوبات الأمر الذي يسوغ معه القول بأن نية القتل (على سبيل الفرض الساقط) لدى المميز قد تولدت في أعقاب الحديث الذي دار بين المميز والمتهم
- ٤- أخطأت محكمة الموضوع عندما لم تأخذ بعين الاعتبار الفترة الزمنية التي تعارف فيها المميز مع باقي المتهمين وتحديداً مع المتهم
- ٥- لم تبحث محكمة الموضوع ولم تأخذ بالأسباب الكافية الدافعة لقيام المميز بارتكاب فعلته .

- هذه الأسباب المبسطة في لائحة تمييز كل من المميزين والمنوه عنها في صدر هذا الحكم طلبوا قبول التمييزات شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المميز .
- وبتاريخ ٢٠١٣/٤/٣٠ رفع مساعد نائب عام محكمة الجنايات الكبرى ملف الدعوى وأوراقها إلى محكمتنا باعتبار أنه مميز بحكم القانون عملاً بالمادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى .
- كما قدم مساعد رئيس النيابة العامة بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٣ مطالعة خطية انتهى فيها بطلب قبول لوائح التمييز شكلاً وقبول التمييز الأول موضوعاً ونقض القرار المميز وإجراء المقتضى القانوني ورد التمييزات الثاني والثالث والرابع موضوعاً .

الق رار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى وبقرارها رقم (٢٠٠٩/٤٨٥) تاريخ ٢٠١٠/١/٣ أحالت المتهمين :

-١

-٢

-٣

-٤

ليحاكموا لدى محكمة الجنايات الكبرى عن التهم التالية :

١- جناية القتل بالاشتراك خلافاً لأحكام المادتين (١/٣٢٨ و ٧٦) عقوبات لجميع المتهمين .

٢- جنحة حمل وحياسة أداة حادة خلافاً للمادة (١٥٦) عقوبات لجميع المتهمين.

٣- جنحة السكر المقرون بالشغب خلافاً لأحكام المادة (٣٩٠) عقوبات للمتهمين الأول والثاني والثالث.

٤- جنحة السرقة خلافاً لأحكام المادة (٤٠٦) عقوبات للمتهم الثاني .

وتتلخص وقائع هذه الدعوى وكما جاء بإسناد النيابة العامة :

(بأن المغدور زوج المتهم

والأخيرة أخت المتهم وأنه منذ أشهر وقبل واقعة هذه القضية حصل

خلاف بين المغدور وزوجته المتهمة وأصبح لديه الشكوك الجدية في

سلوكها وصار يقطع عمله أثناء النهار ويعود للمنزل لتفقدته ووصل به الأمر إلى

أن أصبح يفتش في ملابس زوجته الداخلية الأمر الذي أثار حفيظتها وكانت طول

تلك الفترة دائمة الشكوك من زوجها لذويها ومن ضمنهم المتهم المذكور

والذي تولد في نفسه من جراء ذلك كأخته الحقد على المغدور وقلب الأمر في

تفكيره واستقر رأيه على الخلاص من المغدور وقتله وأخبر شقيقته المتهمة

بنيته تلك والتي وافقت على تلك الفكرة وأخذ يبحث عن أشخاص يساعده في

هذه المهمة فوقع اختياره على المتهم وهو صديق له ، وبتاريخ

٢٠٠٩/٤/٧ بحدود الساعة التاسعة مساءً توجه برفقته إلى مكان وعمل مبيت

المتهم الثالث وهناك تناولوا المشروبات الكحولية وتداولوا الأمر مع المتهم الثالث المذكور الذي أبدى استعداده التام لمساعدتهما بقتل المغدور وكان المتهم قد أعد معه أصلاً أداة حادة (حرب) ونزلوا من مكان تناولهم للمشروبات الكحولية منطقة مرج الحمام إلى شقة المغدور في المنطقة ذاتها في حين انتظر المتهمان خارج الشقة حتى تردهما إشارة الدخول من قبل المتهم قام الأخير بقرع الجرس ودخل الشقة بعد أن فتح له الباب وجلس مع المغدور الذي سمع صوت حركة خارج الشقة وبسؤاله للمتهم أخبره أن معه صديقه وطلب المغدور إدخالهما لكون الجو في الخارج بارداً وبالفعل قام بإدخالهما وجلسوا جميعاً في المضافة وقام المغدور بإحضار مدفئة لهم وعمل لهم الشاي وأثناء شربهم كانوا جميعاً يتغامزون على المغدور ويحث كل منهم الآخر على البدء بتنفيذ ما اتفقوا عليه فقام المتهم بتثبيت المغدور على الكنبه ولف عنقه بوساطة البرداية الموجودة في حين أقدم المتهم على طعنه بوساطة الأداة الحادة التي أعدها معه سلفاً طعنات نافذتان في منطقة بطنه فقام المغدور بالصراخ وسمعته المتهمه ولم تحرك ساكناً حيث أخذ المتهمون ومن ضمنهم المتهمه سكيناً أخرى من مطبخ المنزل وتعاقبوا جميعهم على طعن المغدور بها حتى يكون تنفيذ الاتفاق فيما بينهم بالاشتراك بقتله كاملاً وظلوا على هذا الحال حتى تأكدوا من مفارقة المغدور للحياة ثم قاموا بتنظيف المكان وغسل السكين التي أحضروها من المطبخ ووضعها بجانب الجثة وغادر المتهمون باستثناء الشقة بعد أن قامت بإعطاء شقيقها المتهم عشرة دنائير ليستقلوا سيارة يغادرون بها المكان وقام المتهم بأخذ الهاتف النقال العائد للمغدور قبل مغادرته وانتظرت المتهمه فترة من الوقت حتى يبتعد المتهمون عن المكان ومن ثم قامت بالاتصال بأخ آخر لها وأبلغته عن الأمر حيث ادعت أن أشخاصاً لا تعرفهم هم من أقدموا على قتل زوجها وبالنتيجة أبلغت الشرطة عن الحادث وحضرت وتبين أن وفاة المغدور كانت ناتجة عن إصابته بجروح متعددة في منطقتي الصدر والبطن نفذت إلى تجاويها وأحدثت طعناً في الأذين الأيسر للقلب والرئة اليمنى والكبد والطحال والكليتين والمعدة وتبين أن عدد الطعنات التي تعرض لها المذكور تجاوزت الثلاثين طعنة وعلل سبب الوفاة بالنزف الدموي الناتج عن إصابة الأحشاء الداخلية بجروح طعنية متعددة وجرت الملاحقة) .

وبعد إجراء التحقيق وسماع البيئات في الدعوى توصلت محكمة الجنايات الكبرى إلى واقعة تتحصل :

(بأن المغدور) زوج المتهم

وأن المتهمه أخت المتهم من والدته وأن المغدور كان يشك بالمتهمه بأنها سيئة السلوك وأصبح يفتش ملابس المتهمه الداخلية وتضايقت الأخيرة من شكوك زوجها المغدور بها واشتكت من تصرفاته لذويها فأصبح المتهم يفكر بكيفية الانتقام من المغدور وأخذ يفكر ويخطط ويدبر لكيفية الانتقام لشرفه وهداه تفكيره إلى قتل المغدور وأن يستعين بآخرين لتنفيذ مخطئه الإجرامي واختار صديقه المتهم

وبتاريخ ٢٠٠٩/٤/٧ بحدود الساعة التاسعة ليلاً ذهب برفقة صديقة المتهم

إلى مكان عمل المتهم وهو مكان عمل الأخير

ومكان مبيته وتناولوا المشروبات الكحولية وعرض المتهم الأمر على المتهمين واستعد الجميع لتنفيذ هذه الجريمة وهي قتل المغدور أعلاه وكان المتهم ، حمل أداة حادة (حربة) وتوجهوا جميعهم إلى منزل المغدور في مرج الحمام ودخل المتهم إلى منزل المغدور وبقي المتهمان في الخارج وبعد أن دخل المتهم إلى شقة المغدور وجلس مع الأخير سمع الأخير صوت حركة بالخارج واستفسر من المتهم إن كان معه

أحد في الخارج فأخبره بأنه معه أصدقاء له وطلب المغدور من المتهم إدخالهما لبرودة الجو في الخارج وقام المتهم بإدخالهما وجلسوا جميعاً في مضافة منزل المغدور وقام الأخير بضيافتهم وكانوا أثناء ذلك يتغامزون للبدء بالتنفيذ لما عقدوا العزم عليه وهو قتل المغدور وهجم المتهم على المغدور وقام بتثبيته على الكنباية وأقدم المتهم على طعن المغدور بالحربة طعنتان نافذتان في بطنه وبدأ المغدور بالصراخ وحاول المتهم منعه من الصراخ بأن أغلق فمه بواسطة البرداية وكذلك بيده وعند ذلك سمعت المتهمه

الصراخ وحاولت فتح باب الغرفة والدخول إلا أن أخوها المتهم منعها من الدخول وتمكن المتهمون من إحضار سكينه من المطبخ وتعاقبوا جميعهم على طعن المغدور بالأدوات الحادة السكين والحربة حتى تأكدوا من أنه فارق الحياة وتمكن المتهمون من الهروب من المكان وذهبت المتهمه إلى سوبر ماركت بعد أن أيقظت أطفالها وتمكنت من الاتصال بذويها وأبلغتهم بمقتل المغدور وتم

إبلاغ الشرطة وتبين نتيجة التشريح للجثة أن سبب الوفاة ناتج عن إصابة المغدور بجروح طعنية متعددة في البطن والصدر نفذت إلى تجاويهما وإصابة الأدين الأيسر للقلب والرئة اليمنى والكبد والطحال والكليتين والمعدة بجروح وإن عدد الطعنات تجاوزت الثلاثين طعنة وأن سبب الوفاة النزف الدموي الناتج عن إصابة الأحشاء الداخلية بجروح طعنية متعددة وجرت الملاحظة) .

بتطبيق القانون على الوقائع توصلت المحكمة إلى أن قيام المتهم ، بإخبار المتهمين بأن له زوج شقيقته وهو المغدور ، يسيء معاملته شقيقته وأنه يرغب بقتله وجلوسه مع المتهمين وإفصاحه عن نيته بقتل المغدور وبعد أن تناولوا المشروبات الكحولية واتفقوا على تنفيذ هذه الجريمة البشعة والتي تخالف القانون والدين والأخلاق وهي إزهاق روح إنسان بدون سبب مشروع وقيام المتهمين جميعهم بالسير على الأقدام متوجهين إلى منزل المغدور بدلالة المتهم علي واتفقهم معه أن يبقى كل من خارج منزل المغدور بينما دخل المتهم علي إلى منزل المغدور بحجة أنه جاء لزيارته وذلك تمهيداً لتنفيذ ما عقد العزم عليه وهو مرتاح البال ويتدبر الأمر واختباء المتهمين بانتظار أن يؤشر لهما المتهم للدخول إلى منزل المغدور ووجود (الحربة) الأداة الحادة بحوزتهم وهي التي أحضرها المتهم معه وبعد أن ذكر المتهم علي للمغدور أن معه صديقيه حتى يتسنى لهما الدخول إلى منزل المغدور وتنفيذ ما عقدوا العزم عليه وهو قتل المغدور دون أن ينتبه إليهم المجاورون أو المتهم نفسه وتظاهرهما للمغدور بأنهما حضرا مع المتهم للزيارة حتى يطمئن لهما معتقداً أنهما صديقا المتهم وحضرا فعلاً كما يدعيان وبعد أن طلب المغدور من المتهم أن يدخل المتهمان لاعتقاده أنهما فعلاً صديقا المتهم وفعلاً قيام المتهم بإدخالهما إلى منزل المغدور وجلوسهم في غرفة الضيوف في منزل المغدور وبعد أن تناولوا الشاي وهم يتغامزون للبدء بتنفيذ ما خططوا لأجله وهو قتل المغدور وبعد أن آزروا بعضهم بعضاً قاموا بالانقضاض عليه ولف رأسه بالسناثر ثم القيام بطعنه عدة طعنات وعندما صار يصرخ قام المتهم بإغلاق فمه بالبرداية وعندما لم يفلح بمنعه من الصراخ قام بإغلاق فمه بيده حتى لا يسمعه المجاورون وقيام المتهمين بطعنه في منطقة صدره وبطنه بوساطة الخنجر (السنجة) التي أحضروها معهم ومن ثم إحضار سكين من مطبخ منزل المغدور وطعن المغدور بها عدة طعنات منهم في أماكن متفرقة من بطنه وصدره حتى فارق الحياة وغسل الأدوات الحادة بعد انتهاء الجريمة ووضع السكين بيد المغدور بعد وفاته فإن هذه الأفعال التي قارفها

المتهمون إنما تتم على أنهم كانوا قد حضروا إلى منزل المتهم لتنفيذ الغاية التي خططوا لها ودبروا لها بتفكير هادئ ومستقر وتدبر للأمر وهي قتل المغدور لادعاء المتهم لهم بأن المغدور يسيء معاملة زوجته أخت المتهم وفعالاً حصول النتيجة وهي مقتل المغدور نتيجة إصابته بالطعنات التي أحدثت نزفاً في القلب والكبد والرئتين فإن هذه الأفعال التي قام بها المتهمون جميعهم إنما تتوافر فيها أركان وعناصر جنائية القتل القصد والإصرار المسبق المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنائية القتل الوارد في المادة (٣٢٩) من قانون العقوبات وبذلك تتوافر أركان وعناصر جنائية القتل العمد خلافاً لأحكام المادتين (٣٢٨/١ و ٧٦) عقوبات مما يستوجب تجريم المتهمين جميعهم بتهمة القتل العمد بالاشتراك خلافاً لأحكام المادة (١/٣٢٨) والمادة (٧٦) من قانون العقوبات ذلك إن ما قام به المتهمون من استخدام الأدوات الحادة السكين والحربة والسيطرة على المغدور وإغلاق فمه إنما يدل دلالة أكيدة على أنهم كانوا قاصدين إزهاق روحه وذلك لطبيعة الأدوات المستخدمة وهي السكين والخنجر وهي أدوات قاتلة بطبيعتها ومكان الإصابات في القلب والرئة والكبد وهي من الأماكن الخطرة والتي فعلاً أحدثت الوفاة كونها أحدثت نزفاً أدى إلى الوفاة وهي الغاية التي حضروا من أجلها.

وفيما يتعلق بالجنح المسندة للمتهمين وهي حمل وحياسة أداة حادة خلافاً لأحكام المادة (١٥٥) من قانون العقوبات والسكر المقرون بالشغب خلافاً لأحكام المادة (٣٩٠) عقوبات والسرقة خلافاً لأحكام المادة (٤٠٦) عقوبات المسندة للمتهم ، فإن هذه التهم أسندت للمتهمين أعلاه على اعتبار أنها حصلت بتاريخ الحادثة وهي في الشهر الرابع من عام ٢٠٠٩ ، وحيث إن هذه الجنح مشمولة بقانون العفو العام رقم (١٥) لسنة ٢٠١١ كونها حصلت قبل تاريخ ٢٠١١/٦/١ مما يستوجب إسقاط دعوى الحق العام بهذه الجنح وعدم البحث بأركانها وعناصرها لهذا السبب .

أما فيما يتعلق بالمتهمة
لم تجد المحكمة في أوراق
هذه القضية والبيانات المقدمة فيها ما يصلح دليلاً لإثبات تهمة القتل العمد بالاشتراك
المسندة إليها خلافاً للمادتين (٣٢٨/١ و ٧٦) عقوبات وذلك للأسباب التالية :
إن المتهمين الذين ارتكبوا الجريمة كل من
فوا أن
تكون قد ارتكبت أي فعل تجاه المغدور بل ذكروا أنها كانت تصرخ وتصيح بسبب
مقتل المغدور وأن المتهم كان يقوم بإبعادها عندما كانت تحاول الدخول إلى
غرفة الضيوف أثناء مناداة المغدور عليها ومنعها من الدخول .

- إن أقوال المتهم بأن المتهمه أعطت أخوها المتهم هاتف المغدور وعشرة دنائير هي عبارة عن أقوال متهم ضد متهم لم تؤيد بأية قرينة أو بيينة تؤيدها .

- إن المتهم نفسه ينفي أن تكون المتهمه أعطته هاتف المغدور أو عشرة دنائير وهو يذكر بأنه أخذ الهاتف لاعتقاده بأنه يعود لأي من المتهمين

- إن شاهد النيابة صاحب السوبر ماركت يؤكد بأن المتهمه عندما حضرت إليه كانت مرتبكة وتبكي واتصلت بذويها لإخبارهم بجريمة القتل ولم تمنعه من الاتصال بالشرطة بل طلبت منه أن يستأذن من شقيقها التي اتصلت معه وهو فلو كانت ترغب بإخفاء الموضوع لما ذكرت أمامه عن الجريمة وذكر الشاهد بأنها كانت (تولول) أي تندب حظها لما جرى وهو مقتل زوجها نطقاً انظر (الشاهد) . ١ .

- إن المتهمين يذكرون بأن المتهمه كانت ترغب بالدخول إلى غرفة الضيوف مكان الجريمة إلا أن المتهم علي منعها وأغلق الباب عليها مما يعني أنها لم ترتكب أي فعل يشكل اشتراكاً بجناية القتل المسندة إليها .

- إن زج النيابة للمتهمه بعد خمسة أشهر من الحادثة بناءً على أقوال متهم وهو ضدها بقوله أنها أعطت المتهم عشرة دنائير وهاتف المتهم فهي أقوال مجردة يعوزها الدليل القانوني وهي أقوال متهم ضد متهم كما أسلفنا أعلاه .

- أما قول المتهمه في البداية بأنها لا تعرف من قتل المغدور فإن ذلك كما هو ثابت في أقوال المتهمين كان بناءً على طلب المتهم منها ذلك إلا أنها بعد ذلك ذكرت بشهادتها التي لا تستطيع المحكمة مناقشتها باعتبارها بيينة نياية كونها أخذت من المتهمه كشاهد للحق العام ثم بعد ذلك اتهمت المتهمه باشتراكها في الجريمة ولم تعد تصلح دليلاً كونه لا يجوز الأخذ بشهادة متهم ضد متهم تحت القسم كونه متهماً معه بالجريمة نفسها لمخالفة ذلك للأصول .

إن كل ما ذكر أعلاه يجعل المحكمة تتحى إلى براءة المتهمه كون النيابة العامة لم تقدم الدليل القاطع والجازم الذي يجرمها سيما وأن الأحكام الجزائية تُبنى على الجرم واليقين ولا تُبنى على الشك والتخمين .

أما ما يثيره وكيل الدفاع عن المتهم في مرافعته فإن المحكمة تجد أنه يبحث في تفسيرات نفسية المتهمين وأن المحكمة من خلال ظروف وملابسات القضية والتصرفات التي قام بها المتهمون من تناول المشروب والحديث بموضوع قتل المغدور ثم السير على الأقدام لما يزيد على عشرين دقيقة والدخول إلى المنزل وطلب المتهم من باقي المتهمين البقاء خارجاً حتى يعطيهم الإشارة للدخول ومن ثم دخول المتهم إلى منزل المغدور وإخباره بأن معه صديقان له ثم إدخالهما وجلسهم وتناولهم الشاي وتغامزهم للبدء بتنفيذ ما حضروا لارتكابه وحملهم للحربة وانقضاضهم على المغدور وطعنه عدة طعنات والتعاقب على هذه الأفعال وقيام المتهم بإغلاق فم المغدور كي لا يسمع صراخه المجاورون أو أي شخص فإن هذا إنما يدل على التخطيط والتدبير المسبق وتقاسم الأدوار سيما وأنهم نفذوا ما عقدوا العزم عليه وهو إزهاق روح المغدور وحصل مبتغاهم فعلاً فهذا يجعل المحكمة تلتفت عن كل ما أثير لأن من صلاحيات المحكمة استظهار البيئة وأركان وعناصر الأفعال الجرمية التي اقترفها المتهمون من خلال أفعالهم الظاهرة التي تستدل المحكمة من خلالها على نية المتهمين التي توصلت إليها في الوقائع الثابتة لدينا .

واستناداً لما تقدم وبتاريخ ٢٣/٤/٢٠١٣ أصدرت محكمة الجنايات الكبرى قرارها في القضية رقم (٢٠١٠/١٨٠) المشار إليه في مقدمة هذا الحكم .

لم يرتض مساعد نائب عام محكمة الجنايات الكبرى والمتهمون بالقرار فطعنوا فيه تمييزاً ولأسباب الواردة في لائحة تمييز كل منهم .

وبردنا على سببي التمييز الأول والمنصيين على الطعن في القرار من حيث إعلان براءة المميز ضدها رغم توفر القرائن المقنعة التي تعزز ما ورد في إفادة كل من المجرمين مما يجعل من القرار مشوباً بعيب القصور في التعليل والتسيب والفساد في الاستدلال .

فإنه وبالرجوع إلى الملف نجد إن البيئة المقدمة في الدعوى ضد المتهمة (المميز ضدها) لا تصلح دليلاً لإثبات تهمة القتل المسندة إليها ذلك أن المتهمين ومن خلال اعترافاتهم نفوا أن تكون قد ارتكبت أي فعل تجاه المغدور وأكدوا بأنها كانت تصرخ وتبكي بسبب مقتل زوجها وأن شقيقها المتهم كان يغلق باب الصالون من الداخل لمنعها من الدخول وجاء بشهادة شاهد النيابة

(صاحب السوبر ماركت) بأن المميز ضدها حضرت إلى محله وكانت مرتبكة وتبكي وقامت بالاتصال مع شقيقها كما طلبت منه الاتصال مع الشرطة وقولها في البيئة بعدم معرفتها من قتل المغدور كما هو ثابت في أقوال المتهمين كان بناءً على طلب المتهم منها إلا أنها ذكرت بأقوالها الشرطة بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٨ التفاصيل وذكرت ذلك بشهادتها أمام المدعي العام المأخوذة في ٢٠٠٩/٤/٩ تحت القسم وكشاهدة للحق العام وبعد أن اتهمت باشتراكها بالجريمة لا تملك المحكمة مناقشتها باعتبارها بينة نيابة .

وإن أقوال المتهم نضال بأن المتهمة أعطت أخوها المتهم هاتف المغدور وعشرة دنانير لا تخرج عن كونها أقوال متهم ضد متهم .

وبالنتيجة فإن ما ورد من بينة ضد المميز ضدها () هي أقوال متهم ضد متهم وبغض النظر عن أقوال عدد المتهمين والتي هي بالتالي أقوال متهم ضد متهم لم تؤيد بينات أخرى ولا يعتد بها عملاً بنص المادة (٢/١٤٨) من الأصول الجزائية وإن ما توصلت إليه محكمة الجنايات الكبرى بإعلان براءة المميز ضدها (المتهمة) بما أسند إليها واقع في محله مما يتوجب رد هذين السببين .

وعن أسباب التمييزات الثاني والثالث والرابع الدائرة جميعها حول الطعن في وزن البينات وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه .

وباستعراض محكمتنا أوراق الدعوى والبيانات المقدمة فيها كمحكمة موضوع وفقاً للمادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى يتبين أن وقائعها تتلخص بأن المغدور زوج المتهمة وهي شقيقة المتهم من والدتها

كان يشك بزوجه المتهمة بأنها سيئة السلوك واشتكت الأخيرة لذويها وخاصة لشقيقها المتهم ، وبتاريخ ٢٠٠٩/٤/٧ التقى الأخير مع صديقه المتهم ، الذي تعرف عليه باليوم ذاته وتناولوا المشروبات الكحولية في مكان عمل

الأخير وعرض المتهم شكلته مع المغدور ومعاملته السيئة لشقيقته على المتهمين وطلب منهما المتهم الذهاب إلى منزل زوج شقيقته لغاية (تربيته) وتوجه المتهمون إلى منزل المغدور في مرج الحمام ودخل المتهم إلى المنزل وبقي المتهمان في الخارج وجلس مع المغدور وسمع الأخير صوت حركة بالخارج واستفسر من المتهم إن كان معه أحد في الخارج فأخبره بأن معه أصدقاء له وطلب المغدور من المتهم إدخالهما لبرودة الجو في الخارج وقام المتهم بإدخالهما وجلسوا جميعاً في غرفة

الضيافة وقام المتهم علي بنثبيت المغدور على الكنباية وأقدم المتهم على طعن المغدور بالحربة طعنات نافذتان في بطنه وبدأ المغدور بالصراخ وقام المتهم بإغلاق فمه بوساطة البرداية وكذلك بيده وعند ذلك سمعت المتهم الصراخ وحاولت فتح باب الغرفة إلا أن شقيقها المتهم منعها وتمكن المتهمون من إحضار سكين من المطبخ وتعاقبوا جميعهم على طعن المغدور بالسكين والحربة حتى تأكدوا من أنه فارق الحياة وتمكن المتهمون من الهرب وتبين نتيجة تشريح الجثة أن سبب الوفاة ناتج عن إصابة المغدور بجروح طعنية متعددة في البطن والصدر نفذت إلى تجاويهما وإصابة الأذنين الأيسر للقلب والرئة اليمنى والكبد والطحال والكليتين والمعدة بجروح وإن عدد الطعنات تجاوزت الثلاثين طعنة وأن سبب الوفاة النزف الدموي الناتج عن إصابة الأحشاء الداخلية بجروح طعنية متعددة .

هذه الواقعة ثابتة من بينة النيابة العامة المقدمة في هذه الدعوى والمؤلفة من شهادة

الشهود :

- إفادة المتهم لدى الضابطة العدلية وقدمت النيابة العامة البينة على صحة وسلامة الظروف التي أدلى فيها هذا الاعتراف من خلال سماع شهادة المحقق الملازم الذي تليت شهادته المأخوذة لدى مدعي عام الجنايات الكبرى .
- إفادة المتهم لدى الضابطة العدلية وقدمت النيابة العامة البينة على صحة وسلامة الظروف التي أدلى فيها هذا الاعتراف من خلال سماع شهادة المحقق الملازم
- إفادة المتهم مرعي لدى الضابطة العدلية وقدمت النيابة العامة البينة على صحة وسلامة الظروف التي أدلى فيها هذا الاعتراف من خلال سماع شهادة المحقق النقيب

(اعتراف المتهمين لدى مدعي عام الجنايات الكبرى وهو اعتراف قضائي ودليل إثبات كامل طالما لم يقدم ما يناقضه) .

وشهادة كل من

والطبيب الشرعي

وملف التحقيق المبرز (م ن / ١) ومشتملاته من الضبوط

(ن / ١ و ن / ٢ و ن / ٣) وتقرير المختبر رقم (٦٠٠ / ٢٤ / ١٣ / ١١) تاريخ ٢٠٠٩ / ٥ / ٩
 و (ن / ٤ و ن / ٥ و ن / ٦ و ن / ٧ و ن / ٧ مكرر و ن / ٨) .

وبتطبيق القانون على الواقعة الجرمية موضوع الدعوى :

نجد إن إقدام المتهمين على طعن المجني عليه بواسطة الخنجر (السنجة)
 وسكين مطبخ عدة طعنات وفي أماكن متفرقة من بطنه وصدره حتى فارق الحياة يشكل
 بالتطبيق القانوني كافة أركان وعناصر القتل القصد خلافاً للمادتين (٣٢٦ و ٧٦) من قانون
 العقوبات وليس كما جاء بإسناد النيابة العامة وما توصلت إليه محكمة الجنايات الكبرى جناية
 القتل العمد خلافاً للمادتين (١ / ٣٢٨ و ٧٦) من قانون العقوبات على اعتبار أن نية
 المتهمين اتجهت إلى قتل المجني عليه وإزهاق روحه وهذا
 واضح من ظروف القضية المتمثلة باستخدام أداة قاتلة بطبيعتها (السنجة) وسكين المطبخ
 وطعن المجني عليه عدة طعنات في أماكن خطيرة وقاتلة من جسمه وحصول الوفاة نتيجة
 ذلك إلا أن هذه النية لم تكن مبيتة .

وحيث إن النية الجرمية هي من الأمور الباطنية التي تكشفها ظروف الحادث
 والشهادات والأعمال المادية المقترفة والتي تستدل من ظروف القضية وملابساتها والعوامل
 الباعثة على ارتكابها وأن محكمتنا وبما لها من صلاحية في تقدير الأدلة تجد إن البيانات
 المثبتة في أوراق الدعوى وإن كانت كافية لاستخلاص أن المميزين قد أقدموا على قتل
 المغدور فعلاً خلافاً لأحكام المادة (٣٢٦) من قانون العقوبات إلا أنها لا تكفي لإثبات أنهم
 اقترفوا جريمتهم عمداً مع سبق الإصرار خلافاً لأحكام المادة (٣٢٨) من القانون ذاته لعدم
 توافر أركان هذه الجريمة من الأفعال التي اقترفها المتهمون (ذلك أن التفكير المسبق بالقتل
 لا يشكل وحده جرم القتل العمد إذ لا بد أن يقترن التفكير بالقتل بسبق التصميم) .

ومن الرجوع إلى البيانات المقدمة نجد إن الفترة الزمنية ما بين تناول
 المتهمين للمشروبات الكحولية ووقوع الجريمة بحدود ثلاث ساعات تقريباً كما أن المتهم
 لم يتعرف على المتهم إلا في تلك الجلسة ولا يوجد أيضاً معرفة ما بين المتهمين
 والمغدور وزوجة الأخير كما جاء بأقوال المتهم لدى المحقق عندما همّ
 والمتهمان بالذهاب إلى منزل المغدور عبارة (خرجنا جميعاً من أجل تلقينه
 درساً والعودة) بالإضافة إلى أن المتهم عندما تحرك من مكان عمله لم يكن يعرف
 وجهة المتهمين إلا بعد سؤالهما .

ويستخلص من هذه البيانات بما في ذلك اعترافات المتهمين ومن كافة عناصر وظروف الدعوى وأقوال الشهود بأن نية القتل قد تولدت لديهم عند ارتكابهم للجريمة .

وحيث توصلت محكمة الجنايات الكبرى إلى خلاف هذه النتيجة فيكون حكمها من هذا الجانب في غير محله ويتوجب نقضه .

أما عن كون هذا الحكم مميزاً بحكم القانون سنداً لأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى فإننا نجد إن في ردنا على التمييزات المقدمة من المحكوم عليهم يكفي للرد على هذا التمييز في هذه المرحلة .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر ما يلي :

١- رد التمييز الأول وتأييد الحكم المطعون فيه من جهته المتعلقة بالمميز ضدها

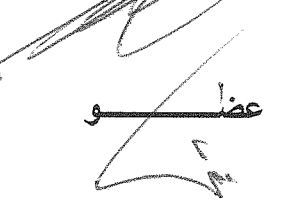
٢- نقض الحكم المطعون فيه وبشقه الجزائي فقط من حيث التطبيقات القانونية وتأييده فيما عدا ذلك وإعادة الأوراق إلى مصدرها للسير في الدعوى على ضوء ما بيناه ومن ثم إجراء المقتضى القانوني .

قراراً صدر بتاريخ ٤ رمضان سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ١٣/٧/٢٠١٣ م.

القاضي المترئس



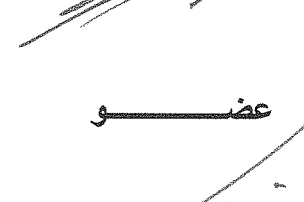
عضو



عضو



عضو



عضو

رئيس الديوان



دقيق ب.ع

